مقدّمة

"لا يحدث سوى مرَّة واحدة في كلّ قرن أن تستطيعَ إحدى القضايا المهمَّة أن تفرض نفسها على الناس جميعًا من مختلف الأجناس والطبقات والأديان، ولقد أصبحت مشكلة البيئة الفيزيقيَّة التي نعيش فيها إحدى هذه القضايا؟. ((وليم روكلهاوس))

شهدت السَّنوات الأخيرة في مصر والعالم على صحَّة هذه المقولة من خلال الاهتمام الواسع النطاق، وعلى كافة المستويات بقضايا البيئة ومشكلاتها ووسائل الحدِّ من هذه المشكلات وحماية البيئة، ولقد انعكس هذا الاهتمام في عدّة أمور متكاملة وهي:

الأمر الأوّل: اهتمام معظم دول العالم إن لم يكن جميعها بقضايا البيئة ومشكلاتها، ولقد تجلى ذلك في مؤتمر قمَّة الأرض في ريودو جانيرو عام ١٩٩٢ بالبرازيل، حيث احتشدَ أكبر عدد من رؤساء وزعماء العالم معًا لأوَّل مرَّة لمناقشة قضايا البيئة، وما تبعَ ذلك من تعدُّد هذه المؤتمرات.

الأمر الثاني: هو اهتمام العلماء والمنظمات العلميَّة بقضايا البيئة، ولقد انعكسَ ذلك في عدّة صور منها عقد المؤتمرات والندوات العلميَّة التي تعالج قضايا البيئة في مختلف بلدان العالم، ومن هذه البلدان مصر، ومن جانب آخر انعكسَ اهتمام العلماء بقضايا البيئة في كثرة الكتابات والمؤلفات والمقرَّرات والمقالات التي تتناول قضايا البيئة وظهور الأقسام والكليَّات والمعاهد البحثيَّة المتخصِّصة.

الأمر الثالث: هو اهتمام الشّعوب والمواطنين بقضايا البيئة، حيث انعقدت الكثير من المؤتمرات والندوات الشَّعبيَّة للمنظمات غير الحكوميَّة في مختلف بلدان العالم ومنها مصر، وانعكسَ الاهتمام الشَّعبي والرَّسمي في ظهور وزارات وأجهزة وإدارات البيئة في معظم بلدان العالم.

ونتيجة لكلِّ ما سبق أصبحت قضيَّة البيئة قضيَّة مجتمعيَّة تمسّ المجتمعَ وجميع أفراده، وأصبحت البيئة مسئوليّة المجتمع بجميع أفراده ومؤسَّساته ومنظماته، ومن ثمَّ ارتبطت البيئة بمختلف مجالات الحياة المختلفة، فالبيئة ترتبط بمسكن الإنسان وعمله وصحَّته وأسرته ومجتمعه، ومن هنا توثقت علاقة للبيئة بالتنمية في كافة صورها وأبعادها، ولقد أجمعَ العلماء على أنَّ أسلوب التنمية، وخاصَّة الذي ارتبطَ بالثورة

الصِّناعيَّة وما بعدها انعكسَ بشكل سلبي على البيئة، بحيث يمكن القول إنّ تنفيذ أي مشروعات تنمويَّة كبرى تؤدِّي لحدوث انعكاسات سلبيَّة على البيئة غالبًا، ومن هنا ظهرت مشكلة التناقض بين البيئة والتنمية، فالإسراع في التنمية كما حدث بعد الثورة الصِّناعيَّة انعكسَ سلبيًّا على البيئة، حيث استنزفت كثيرًا من الموارد البيئيَّة وزادَ التلوّث، ويؤكِّد العلماء على أنَّ البشريَّة استنزفتْ من الموارد البيئيَّة منذ الثورة الصّناعيَّة حتى الآن أكثر ممَّا استنزفت منذ بدء الخليقة إلى قيام الثورة الصّناعيَّة، وهذا أدَّى بالتالي إلى تلوّث البيئة بشكل أكبر أيضًا ممَّا حدثَ منذ بدء الخليقة، وكلّ ذلك انعكسَ على حدوث خلل في التوازن البيئي في شكل مشكلات مثل ثقب الأوزون والصّوبة الزّجاجيَّة وزيادة معدّلات الكوارث الطبيعيَّة وتغيّرات المناخ وخلافه؛ ولذلك نادَى العلماء بضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية حتى تتوافق مع البيئة، ومن هنا ضرورة أن تكون التنمية لا تتعارض مع البيئة؛ ولذلك كانت فكرة التقييم البيئي لمشروعات التنمية بكافة صورها سواء كانت تنمية زراعيَّة أو صناعيَّة أو سياحيَّة أو خلافه، ومن هنا أهميّة التقييم البيئي لدراسة أيّ مشروع قبل تنفيذه لتحديد درجة إيجابيَّاته وسلبيَّاته قبل اتخاذ القرار النهائي؛ ولذلك تبنت المؤسَّسات الدّوليَّة مثل البنك الدّولي فكرة التقييم البيئي كشرط لمنح المساعدات الدّوليَّة، ثمَّ تبنت كثير من الدّول ومنها مصر فكرة التقييم البيئي قبل إقرار المشروعات، والتقييم البيئي يعني النظرة المنظوميَّة الشَّاملة للمشروع من خلال أبعاد ثلاثة رئيسيَّة اتفق عليها كثير من علماء البيئة وهي:

البعد الأوَّل: البيئة الطبيعيَّة بمحتوياتها الثلاثة (الأرض، والغلاف المائي، والغلاف الجوِّي).

البعد الثاني: البيئة المشيَّدة وهي تضمّ كلّ ما شيّده الإنسان.

البعد الثالث: البيئة الاجتماعيَّة بما تضمّه من عادات وتقاليد وأعراف ونظم اجتماعيَّة ينشئها الإنسان لإشباع احتياجاته المختلفة

والبيئة الاجتماعيَّة هي سبب معظم المشكلات البيئيَّة؛ حيث إنَّ مشكلات البيئة في مجملها هي مشكلات سلوك إنساني، فمن الإنسان تبدأ المشكلات البيئيَّة غالبًا، ومن الإنسان تبدأ الحلول، ومن هنا فالبيئة الاجتماعيَّة ليست مجرَّد جزءٍ من مفهوم البيئة الشَّامل فقط، بل هي الجزء الأساسي والمؤثر على قضايا البيئة، سواء بشكل إيجابيٍّ أو سلبيٍّ، ومن هنا فالتقييم البيئي للمشروعات إذا أهمل التقييم الاجتماعي

للمشروعات، فقد أهمل أهمّ عناصره؛ لأنّ أيّ مشروع غايته في النهاية تحسين حياة الإنسان، وهو من أجل الإنسان أوّلاً وأخيرًا، وإذا فشل أيّ مشروع في تحقيق ذلك أصبح عديمَ الجدوى، ومن هنا أهميّة تقييم الأثر الاجتماعي للمشروعات كعنصر رئيسي وأساسي ضمن التقييم البيئي للمشروعات، وخاصَّة أنَّ مشكلات البيئة اليوم أصبحت مشكلات معقدة يصعب فصل عامل عن آخر، فمثلاً أيّ مشروع كبير مثل السَّدّ العالي أو توشكى لا يمكن الاكتفاء بدراسته هندسيًّا واقتصاديًّا فقط، فلابدَّ من العنصر الاجتماعي لدراسة أثر ذلك على الإنسان، هذا فضلاً عن أنَّ عمليّة التقييم البيئي تتضمَّن عادة المشاركة الشَّعبيَّة للمواطنين في عمليّة التقييم من خلال خبراء اجتماعيين قادرين على تعظيم الاستفادة من المشاركة الشَّعبيَّة في عمليَّة تقييم الأثر البيئي للمشروعات، ومن هنا كانت فكرة هذا الكتاب لدراسة تقييم الأثر البيئي للمشروعات من منظور اجتماعيّ.

وهذه خطوة متواضعة في بداية هذا المجال أتمنى أن تلحقها خطوات أخرى على الطريق الذي ينتظر الكثير من العلماء في مختلف التخصُّصات العلميَّة لأنَّ تقييم الأثر البيئي للمشروعات يحتاج لعمل فريقي من مختلف التخصُّصات (كالهندسة، والطبّ، والعلوم، والزّراعة، والاقتصاد، والاجتماع، وخلافه...)، ومن هنا تركيز المؤلف على المنظور الاجتماعي بحكم تخصُّصه وخبرته المحدودة، ومن الطبيعي والمنتظر أن تكونَ هناك رؤية أخرى لتقييم الأثر البيئي من منظور هندسي أو صحِّي وخلافه، بحيث تتكامَل هذه الرُّؤَى؛ ممَّا يزيد من أهميَّة وموضوعيَّة وفاعليّة عمليّة تقييم الأثر البيئي للمشروعات.

ولأنَّ عمليّة تقييم الأثر البيئي للمشروعات تهتمّ بأثر مشروع معيّن على الإنسان والبيئة والمجتمع؛ فلابدَّ أن ترتبط المعطيات النظريَّة بالواقع الميداني، ومن هنا كانت فكرة هذا المؤلف لتجمع بين الدِّراسة النظريَّة والميدانيَّة معًا؛ ولذلك انقسمَ هذا المؤلف إلى بابين أساسيين، كان من الطبيعي أن يخصّص الباب الأوَّل للإطار النظريّ، حيث عرض الباحث في الفصل الأوَّل مفهوم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروعات، ونشأة هذا المفهوم وتطوّره، والعلاقة بين تقييم الأثر البيئي وتقييم الأثر الاجتماعي للمشروعات، مع عرض لأهداف وأهميّة كلّ منهما، ومستلزمات الدِّراسة التي يجب أن يلمَّ بها باحث تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ثمَّ عرض لأهمّ المبادئ والخطوات

والمتغيّرات المرتبطة عرض لأهم أنواع عمليات تقييم الأثر القيمي بالتقييم وأخيرًا عرض لأهمّ معوّقات عمليّة التقييم ووسائل الحدّ من هذه المعوّقات.

وتناولَ الفصل الثاني تقييم الأثر الاجتماعي للمشروعات بين المنهج والنظريَّة من خلال عرض منهج وأساليب وأدوات ونظريَّات لتقييم الأثر الاجتماعي، ثمَّ ركز الفصل الثالث على دور المشاركة الشَّعبيَّة في تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي من خلال عرض أهمية وخطوات المشاركة الشعبية لأهمّ أساليب ووسائل وأبعاد المشاركة الشَّعبيَّة في عمليَّة التقييم، ونماذج مصريَّة وأجنبيَّة ورؤية مستقبليَّة لعمليّة الأثر البيئي سواء في مصر أو العالم، وتناول الفصل الرَّابع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لاتخاذ القرار، سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع؛ وذلك لأنَّ تقييم أثر القرارات الإنسانيَّة لا تقلّ أهميَّة عن تقييم المشروعات، وهذا أيضًا في حدِّ ذاته وسيلة لربط العلم بالحياة الشَّخصيَّة أو الإنسانيَّة،وتسخير العلم في خدمة الإنسان سواء على مستوى حياته الشَّخصيَّة، أو العلميَّة، سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع، لعله يكون علمًا نافعًا.

وتناولَ الباب الثاني نموذجًا لدراسة ميدانيَّة لتقييم الأثر البيئي من منظور اجتماعيٍّ على أحد المشروعات الكبرى، وهو مشروع حماية جوانب نهر النيل وتنمية المجتمع، حيث عرضَ الباحث في الفصل الخامس وصف المشروع وفكرة عامَّة عنه أهداف ومبادئ الدراسة، ومنهجيّة الدّراسة الميدانيَّة والأدوات والمجالات ووصف عيّنة الدّراسة الميدانيَّة، وخصَّص الفصل السَّادس والسَّابع والثامن لأهمِّ نتائج الدِّراسة الميدانيَّة والمقترحات.

والمؤلف في النهاية سعى (قدر الإمكان) نحو المساهمة المتواضِعَة في مجال أو قضيَّة متشعّبة الأبعاد، وتحتاج لأفكار وآراء كثير من التخصُّصات إن لم يكن معظمها ممَّا يزيد من الجدل وتنوّع واختلاف الآراء، ومن هنا ضرورة استمرار البحث والتحاور في هذا المجال؛ أملاً في بيئة أفضل وغدٍ أفضل لمصرنا الحبيبة وعالمنا الكبير.

والله الموفق،،،

المؤلف

حاتم عبد المنعم أحمد عبد اللطيف

المنيل يناير ٢٠١٥